

نِبْذَةٌ عَنِ

الإستثمار فى السندات

2011

البورصة
خطوة X خطوة


البورصة المصرية
The Egyptian Exchange

تعريف السند:

السند هو عبارة عن صك يثبت أن مالك السند قد قام بإفراض الجهة مصدرة السند مبلغاً معيناً من المال. مقابل الحصول على دخل ثابت. حيث تتعهد الجهة التي أصدرت السند بأن يدفع لحامل السند فائدة (يسمى كوبون) محدد مسبقاً طوال مدة السند وأن يرد القيمة الاسمية للسند (الأصل) عند حلول أجلها أو حين تصبح مستحقة. وهناك فرق جوهري بين السند والسهم يتمثل في أن السهم يمثل نصيب في ملكية الشركة، بينما يعتبر السند جزء من قرض للشركة. ولا يتحمل حامل السند أي مخاطر عند الاستثمار في السندات إلا في حالة تعثر المقرض في سداد أصل القرض أو الفوائد.

أنواع السندات:

يتم تقسيم السندات وفقاً لمعايير مختلفة. فيمكن تقسيم السندات حسب:

- **الجهة المصدرة لها** (سندات حكومية، سندات شركات، سندات جهات اعتبارية)
- **فترة الاستحقاق** (سندات قصيرة الأجل، سندات متوسطة الأجل، سندات طويلة الأجل)
- **العائد** (سندات ذات عائد ثابت، سندات ذات عائد متغير، سندات صفرية الكوبون)
- **القابلية للاسترداد** (سندات قابلة للاسترداد قبل موعد الاستحقاق، وسندات غير قابلة للاسترداد)
- **القابلية للتحويل إلى الأسهم** (سندات قابلة للتحويل لأسهم أو سندات غير قابلة للتحويل للأسهم)
- **الضمان** (سندات مضمونة بأصول، سندات غير مضمونة)

العناصر المطلوب دراستها قبل اتخاذ قرار شراء السندات

١. تاريخ الاستحقاق.
٢. أنواع الكوبونات.
٣. أسعار السندات
٤. العائد على السندات

١- تاريخ الإستحقاق

ويقصد به تاريخ استرداد المستثمر لأصل المبلغ (أو القيمة الاسمية التي دفعها لشراء السند)، وتتراوح تواريخ استحقاق السندات من سنة واحدة إلى ثلاثين سنة.



ويمكن تقسيم السندات من حيث تواريخ الاستحقاق إلى ما يلي :-

١. السندات قصيرة الأجل : تتراوح تواريخ استحقاقها من ١ إلى ٥ سنوات.
٢. السندات متوسطة الأجل: تتراوح تواريخ استحقاقها من ٥ إلى ١٠ سنوات.
٣. السندات طويلة الأجل: تتراوح تواريخ استحقاقها من ١٠ إلى ٣٠ سنة.

٢- انواع الكوبونات

يمكن أن تكون الفائدة (الكوبون) على السندات «ثابتة» أو «متغيرة» أو «مستحقة الدفع عند تاريخ الاستحقاق».

سندات ذات عائد ثابت:

هي سندات تصدر بمعدل فائدة ثابت حتى تاريخ الاستحقاق وبنسبة مئوية من القيمة الاسمية. ويتم دفع كوبون الفائدة سنوياً أو كل نصف سنة أو ربع سنة على حسب ما تقرره الجهة المقترضة أو المصدرة للسندات.

السندات ذات الفائدة المتغيرة:

هي سندات تصدر بفوائد متغيرة حيث يتم تغيير الفوائد أو الكوبونات على السندات بما يتماشى مع التغيرات في مؤشر معين تختاره الجهة المقترضة. فمثلاً تحدد الجهة المصدرة للسند سعر الفائدة السنوي بواحد في المائة أعلى من سعر الفائدة على أذون الخزانة أو سعر الخصم أو معدل الليبور. وبالتالي ترتفع الفائدة على السند مع ارتفاع هذا المؤشر أو تنخفض في حالة انخفاضه. وهذه السندات تحمي الجهة المصدرة من مخاطر حدوث انخفاض لأسعار الفائدة في السوق.

«سندات الكوبونات الصفرية» مستحقة الدفع عند تاريخ الاستحقاق:

ليست لها فائدة تدفع دورياً وبدلاً من ذلك فإنه يتم بيعها من البداية بقيمة تقل عن القيمة الاسمية ويتم استردادها بكامل قيمتها الاسمية عند حلول تاريخ استحقاقها وبالتالي يكون المستثمر قد حصل على سعر الشراء بالإضافة الى إجمالي الفائدة المستحقة والمتراكمة طوال فترة السندات.

سندات قابلة للتحويل:

هي سندات يمكن تحويلها إلى أسهم عادية. من أسهم الشركة المصدرة للسند. بتاريخ وبسعر محدد مسبقاً، ويكون لصاحب السند حرية الإختيار في ممارسة حقه. في تحول السند إلى سهم. أو استرداد قيمة السند الأصلية. في تاريخ الإستحقاق.

٣- حق الإسترداد

تعبر مدة الاستحقاق عن مدة السند والذي يسترد بعد نهايتها. ولكن هناك بعض المتغيرات التي من شأنها تغيير المدة الافتراضية للسند وهي كالتالي:

١. بعض السندات بها «حق الاسترداد المعجل» وهو يعطى للجهة المقترضة حق استرداد السند في تاريخ معين ودفع المبلغ الأصلي للمستثمر قبل حلول تاريخ الاستحقاق أى قبل انتهاء مدته. وعادة ما يتم «استرداد» السندات حين تنخفض أسعار الفائدة بصورة كبيرة عن وقت إصدارها وبالتالي لا يكون من مصلحة الجهة المقترضة الاستمرار في دفع فوائد عالية. ولأن خيار الاسترداد المعجل من شأنه أن يكون في غير صالح المستثمر فإن السندات التي يمكن استردادها تعطى عادة للمستثمر عائد أعلى من تلك السندات غير القابلة للاسترداد. ولكي يكون هناك حافز أكبر فإن المصدر عادة ما يضع سعر استرداد (السعر الذي يجب أن يُدفع للمستثمرين) أعلى من القيمة (الاسمية) للإصدار.

٢. بعض السندات لها خاصية «الخيار الآجل» التي من شأنها أن تتيح للمستثمر خيار إعادة السند إلي الجهة المقترضة في وقت محدد قبل حلول تاريخ استحقاقه وعادة ما يمارس المستثمرون هذا الخيار حين يكونون لأي سبب في حاجة إلى سيولة نقدية أو حين تزيد أسعار الفائدة بالمقارنة لتلك التي كانت حين أصدرت هذه السندات. حيث يقوم المستثمرون بعد ذلك بإعادة استثمار المتحصلات من بيع السندات بسعر فائدة أعلى وهذه الخاصية غير متوفرة في السندات المصدرة حتى الآن في مصر.

٤- حق الأولوية

تتميز السندات بحق الأولوية وهو ينشأ في حالة إذا ما تمت تصفية الشركة (لأي سبب كان) فإن القيمة الناجمة عن بيع أصول الشركة يتم استخدامها أولاً في دفع الالتزامات للدائنين (أي مقرضي الشركة) ثم حاملو السندات في المرتبة الثانية وأخيراً إذا تبقت سيولة تعطى لحملة الأسهم. وبالتالي فإن في حالة تصفية الشركة يكون لحاملي السندات مرتبة متقدمة عن حاملي الأسهم في الحصول على حقوقهم.

٥- ما هو العائد على السندات؟

إنها أداة تستخدم لقياس العائد على السندات مقارنة بالسندات الأخرى في السوق وبواسطة هذا المؤشر يمكن للمستثمر اتخاذ القرار الصائب بشأن أي من السندات التي يشتريها. يعتمد العائد على السندات على السعر الذي تدفعه والفائدة التي تتلقاها. هناك نوعان أساسيان من عوائد السندات يتعين أن يكون المستثمر على دراية بها:

العائد الجارى

يحسب بقسمة فائدة السند على سعر شرائه، فمثلاً إذا تم شراء السند بسعر ١٠٠ جنيه، وحصل على فائدة ١٠ جنيهات فبالتالى فإن العائد الجارى يساوى ١٠٪.

العائد حتى تاريخ الاستحقاق

يخبرك العائد حتى تاريخ الاستحقاق بإجمالي العائد الذي ستلقاه نظير احتفاظك بالسند حتى تاريخ استحقاقه. إن العائد عند الاستحقاق يعادل كافة الفوائد والكوبونات التي تلقاها من وقت شرائك للسندات حتى تاريخ استحقاقها بالإضافة إلى أي مكسب (إذا اشترت السند بأقل من قيمته الاسمية) أو خسارة (إذا اشترت السند بأعلى من قيمته الاسمية)

ما هو تاريخ تحديد العائد على السندات؟

هو التاريخ الذي يتم فيه تحديد العائد بالنسبة للأدوات المالية ذات العائد المتغير لتعكس التغيرات في سعر الفائدة.

٦- أسعار السندات

يعتمد سعر السندات علي عدة متغيرات مثل أسعار الفائدة والعرض والطلب ونوعية الائتمان وتاريخ استحقاق السندات.

وعادة ما تباع السندات المصدرة لأول مرة بالقيمة الاسمية لها أو ما يقاربها. أما السندات التي يتم التداول عليها في البورصة فأسعارها تكون متغيرة طبقاً للتغير في أسعار الفائدة. وحينما يتجاوز سعر السند قيمته الاسمية يقال عنه أنه يباع بأزيد من القيمة الاسمية Premium وإذا بيع السند بسعر أدنى من القيمة الاسمية يقال عنه أنه يباع بخصم Discount وإذا تعادل سعر السند مع قيمته الاسمية يقال أنه يباع بالقيمة الاسمية Par.

أما مصطلح السعر الصافي Clean Price فيعبر عن سعر شراء السندات في السوق الثانوي (البورصة) مخصوم منه الفوائد المتراكمة عن الفترة التي احتفظ بها البائع بالسند. بمعنى أن يدفع المشتري للبائع ليس فقط السعر الصافي للسندات بل أيضاً فائدة الفترة التي احتفظ بها مالك السند في حوزته. ويتم التعامل بمفهوم السعر الصافي للسندات في معظم الأسواق.

٧- مزايا الإستثمار في السندات

تخفيض المخاطر بالتنوع:

يفضل أغلبية المستثمرين أن يكون لديهم محفظة استثمار متنوعة لتقليل نسبة المخاطرة وتتكوّن هذه المحفظة من سندات وأسهم ونقود في البنوك ذات نسب مئوية متفاوتة وذلك طبقاً للظروف والأهداف المختلفة من فرد لأخر.

وفيما يتعلق باستثمارات الدخل الثابت يمكن للمستثمرين أن يختاروا بين السندات المختلفة التي لديها تواريخ استحقاق وعوائد ودرجات تقويم ائتمان مختلفة. كما أن التنوع في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت من شأنه أن يوفر مجالاً متسعاً للمستثمرين من مختلف الأنواع والاختيارات لاتخاذ قرار الاستثمار الذي يتناسب مع أهدافهم واستراتيجيتهم المالية الخاصة.

دخل دوري

إن السندات لها دخل يمكن توقعه (العائد على الكوبون بالإضافة إلى رد أصول المبلغ والقيمة الاسمية للسند). إذا كانت الشركة مصدرة السندات (أو الحكومة) قادرة على الوفاء بتسديدها في المواعيد المحددة. لذلك فالعديد من الناس يستثمرون في السندات للحفاظ على رأسماليهم المستثمر أو زيادته أو لتلقى تدفقات نقدية دورية يعتمد عليها.

أداة استثمار آمنة

حيث يتم قياس جودة السندات وفقاً لمركز الملاءة أو (القدرة الائتمانية) للشركات المصدرة لها. وتعرف الملاءة أو القدرة الائتمانية بقدرة الشركة مصدر السندات على الوفاء بالتزاماتها المالية. كلما كانت المقدرة الائتمانية للمصدر أعلى كلما كان الاستثمار أكثر سلامة (أقل تعرض للمخاطر) وعادة ما يقدم المستثمرون على الاستثمار في السندات للحفاظ على المبلغ الأصلي المدفوع أو على القيمة الاسمية.

عائد مناسب

يمكن أن يختار البعض الاستثمار في سندات الشركات نظراً لما تقدمه من عائداً أكبر بالمقارنة مع السندات الحكومية. وعادة ما يصاحب العائد الأكبر مخاطر أكثر لأنه من المفترض أن الجهات غير الحكومية ليست لها نفس الجدارة الائتمانية التي تكون لدى الجهات الحكومية.

٨- العلاقة بين العائد والمخاطر

تشتمل كل أداة للاستثمار على درجة ما من المخاطر. وتتوقف سلامة المواقف المالية للمستثمرين على تفهم المخاطر ومعرفة كيفية موازنتها مقابل العوائد المحتملة وهذا يعني أنه كلما تحمل المستثمر مخاطر أعلى كلما كان العائد المتوقع أعلى.

وهناك بعض المخاطر التي يجب على المستثمرين أخذها في الاعتبار عندما يستثمرون في السندات حيث يجب أن يتأكدوا أنهم سيتقاضون عائداً مناسباً مقابل تلك المخاطر. وفي مقدمة تلك المخاطر عدم قدرة الشركة المصدرة للسند على دفع العوائد بانتظام، أو رد المبلغ الأصلي عند الاستحقاق.

ولكى يمكن تحديد إجمالي مستوى المخاطر المتعلقة بإصدار ما من إصدارات السندات، على المستثمر متابعة ومعرفة درجة التصنيف الائتماني للسند المطلوب شراؤه. ولهذا السبب ألزمت الهيئة العامة للرقابة المالية كل من يصدر سندا بضرورة الحصول على حد أدنى من التصنيف الائتماني من إحدى وكالات التصنيف الائتماني المعتمدة.

هناك أيضاً بعض المخاطر الأخرى التي يجب على المستثمر أخذها في اعتباره عند الاستثمار في سوق السندات مثل مخاطر التضخم، سعر الفائدة، السيولة، الائتمان، إعادة الاستثمار.

9- تعريف الأوراق المالية المضمونة بأصول (التوريق):

الأوراق المالية المضمونة بأصول هي أدوات إقراض يتم تداولها وتكون مضمونة بأصل له عائد أو إيراد تمتلكه الشركة المصدرة أو مجموعة من المستحقات، نظراً لأنها تفتقر إلى السيولة. وهذه الأوراق المالية تتميز بعائد مرتفع مما يجذب المستثمرين الذين لديهم استعداد لتحمل مخاطر الائتمان والدفع مقدماً بالإضافة إلى سيولتها.

لذا فإن فكرة نشاط التوريق تعتمد على خلق أداة من أدوات سوق المال في صورة ورقة مالية يسهل تسويقها. وتعتبر الأوراق المالية المضمونة بأصول أداة اقتراض ونوع من المشتقات في آن واحد. فهي أداة اقتراض لأنها توزع عائد (من الجائز أن يكون ثابت أو غير ثابت) بصفة دورية وتعتبر أيضاً نوع من المشتقات لأنها مشتقة من أداة مالية مباشرة ألا وهي مجموعة الأصول التي تضمن الإصدار.

ويتم استهلاك الدين من خلال مدفوعات منتظمة. جزء من كل دفعة يكون الفائدة والجزء المتبقي يكون جزء من أصل الدين. يتم تحديد نسبة الفائدة لأصل الدين في كل دفعة من خلال الجدول الزمني للاستهلاك.

الجدول الزمني للاستهلاك هو جدول يوضح تفاصيل كل دفعة دورية لقرض إستهلاك الدين (عادة الرهن العقاري).

١٠- تصنيف الأوراق المالية المضمونة بأصول

أوراق رهن عقاري

تمثل أوراق مالية مضمونة بحزمة من القروض العقارية التقليدية جمعتها مؤسسات مالية (شركات الادخار والقروض، والبنوك التجارية، وشركات الرهن العقاري) لتمويل عملية شراء المقترض لمنزل أو أي أصول عقارية. ويقوم المصدر بتجميع هذه القروض في وعاء واحد وبيعها للمستثمرين عن طريق طرح أوراق مالية مضمونة بأصول عقارية بقيمة هذه المديونيات. وعندما يقوم المقترض بدفع أقساط الدين يتم تسليم المستثمرون الفوائد المستحقة لهم.

أوراق مالية غير عقارية

أنواع الأوراق المالية المضمونة بأصول عقارية:

Pass-Through: حيث يتم إصدار أوراق مالية مضمونة بوعاء من القروض العقارية وتتم توزيع التدفقات الناجمة عن تلك القروض بناء على نسبة الملكية الخاصة بكل مستثمر في الأوراق المالية المصدرة بضمان تلك القروض.

Pay-Through: من الممكن إعادة جميع الأوراق المالية آل "Pass-Through" في أوعية جديدة لخلق ضمانات لنوع أكثر تعقيدا والتي تسمح بتوجيه التدفقات النقدية من أجل خلق فئات مختلفة من الأوراق مالية بأجال وكوبونات مختلفة.

أنواع الأوراق المالية غير العقارية (الأوراق المالية المضمونة بأصول) :

تشمل حاليا أنواع جديدة من الأصول مثل:

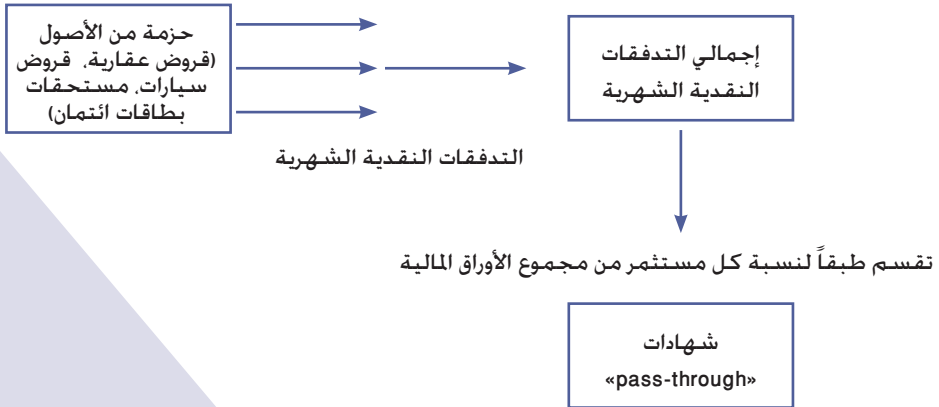
- التزامات السندات المضمونة والتزامات القروض المضمونة (Collateralized Bond/Loan Obligations)
- القروض غير المؤدية (Non-Performing Loans)
- ممتلكات مصادرة من قبل مصلحة الضرائب (Tax Liens)
- ديون المشروعات الصغيرة (Small Business Loans)
- السيارات المؤجرة (Rental Cars)
- أوراق تجارية مضمونة بأصول (Asset Backed Commercial Paper)
- بطاقات الائتمان (Revolving Consumer Assets/Credit Cards)
- قروض شراء وتأجير السيارات (Auto Loans & Leases)
- قروض شراء وتملك المنازل (Home-Equity Loans)



- قروض لشراء أراضى وبناء منازل (Manufactured Housing Contracts)
- قروض الطلبة (Student Loans)
- وسائل النقل الترفيهية (Recreational Vehicles)
- قروض لشراء مركبات بحرية (Marine Loans)
- معدات تجارية (Commercial Equipment) أو أى أوراق مالية أخرى.

توضيح الفروق الأساسية بين "Pass-Through" و"Pay-Through"

«Pass-Through»: تمثل ملكية مباشرة للمستثمر فى كل الإيرادات الناجمة من الأصول الضامنة للأوراق المالية على أن توزع طبقاً لنسبة الأوراق المالية التى يملكها المستثمر من مجموع الأوراق المالية المصدره بضمان تلك الأصول.



بالنظر إلى الرسم التوضيحي يمكن شرح الأوراق المالية فئة "Pass-Through" كالتالى:

١- يقوم أحد أو بعض مالكي الأصول التى سيتم استخدامها كضمان للأوراق المالية (مثل قروض عقارية أو قروض سيارات أو مستحقات بطاقات ائتمان) بتجميع تلك الأصول فى حزمة واحدة. من الممكن أن تتكون تلك الحزمة من عدد من الأصول التى تبلغ قيمتها آلاف أو عدد قليل من الأصول.

٢- يتم بعد ذلك إصدار أوراق مالية بضمان تلك الحزمة (توريق الأصول). ويتم توزيع الإيرادات والتدفقات النقدية الناجمة من الحزمة ككل بناءً على قيمة الأوراق المالية (شهادات «pass-through») التى يملكها كل مستثمر من إجمالي الأوراق المالية المصدره بضمان تلك الحزمة من الأصول. ويؤدى ذلك إلى أن يقتصر دور مالك الأصل على تحويل الإيرادات المتدفقة من الأصل إلى حملة الشهادات.

وفى بعض الأحيان، كما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية، تسلم الملكية القانونية للأصول



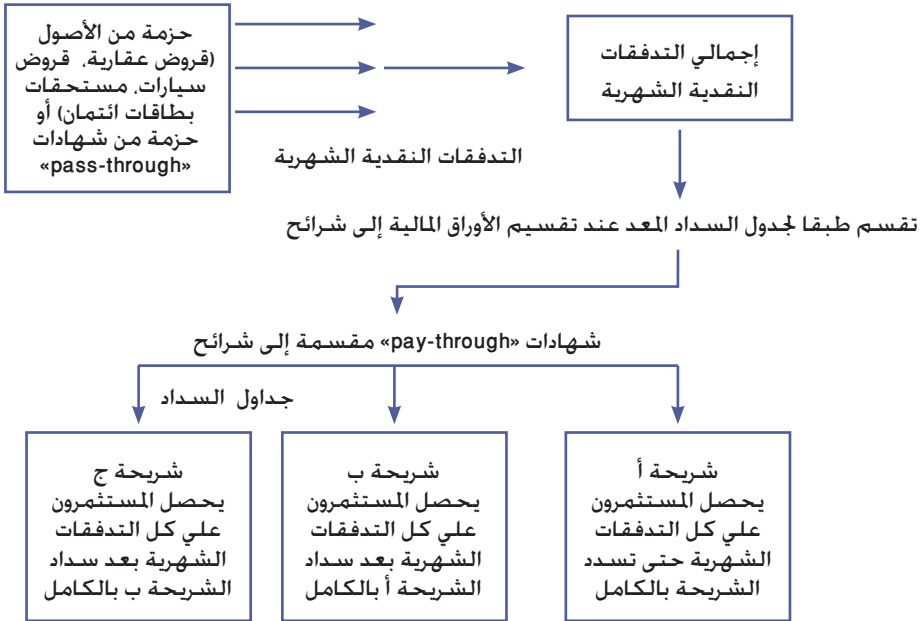
الضامنة للأوراق المالية إلى الوصي لكي يقوم بحمايتها ولا يكون للوصي أي دور إداري. وتتصف شهادات «pass-through» بتعرضها لنفس مخاطر الائتمان ومخاطر الدفع مقدما.

pay-through:

تصدر أيضا بضمان حزمة من الأصول ومن الممكن أن تصدر بضمان حزمة من شهادات «pass-through» بدلا من الأصول المباشرة.

هذا ويتم تقسيم شهادات «pay-through» إلى شرائح مختلفة من حيث توزيع الإيرادات والتدفقات النقدية الناتجة من الأصول مما تؤدي إلى اختلاف آجال تلك الشهادات. وتختلف درجة تعرضها كل شريحة لمخاطر الدفع مقدما. بينما تتفق جميع الشرائح في درجة تعرضها لمخاطر الائتمان حيث أنها مضمونة بنفس الأصول.

ويوضح الرسم التالي (الرسم التوضيحي ٢) الأوراق المالية فئة «Pass-Through»:



تعريف المنشآت ذات الغرض الخاص

تقوم الشركات في أحيان كثيرة باستخدام توريق الأصول كأداة اقتراض أكثر منها أداة استثمار عن طريق تأسيس شركة أخرى أو شخصية قانونية يطلق عليها المنشأة ذات الغرض

الخاص.وتكون تابعة للشركة الأم التي تقوم بتحويل أصل لديها إلى المنشأة ذات الغرض الخاص حيث تقوم تلك المنشأة بإصدار أوراق مالية للاقتراض مضمونة بهذا الأصل ويحول إيراد الأصل إلى الشركة الأم.

وفى بعض الأحيان يتم بيع الأصل إلى المنشأة ذات الغرض الخاص فعليا وتقوم هذه المنشأة بدورها بإصدار الأوراق المالية أو تكون هذه المنشأة ملك لبنك استثماري يقوم بشراء الأصول الضامنة للأوراق المالية.

لماذا يلجأ المصدر إلى التوريق؟

- قد يحتاج المصدر إلى مصدر نقدي لتمويل مشروعاته التوسعية ويعتبر التوريق من أسهل الوسائل للحصول على التمويل بالمقارنة إلى الاقتراض (من خلال البنوك أو إصدار سندات) أو زيادة رأس المال (عن طريق طرح أسهم الشركة للاكتتاب فى البورصة) بسبب التكلفة الباهظة لهذين الاختيارين وتأثيرهم على الموقف المالى للشركة.

وبالنسبة إلى الاقتراض وزيادة رأس المال فهما مصدرين للتمويل يظهر تأثيرهما على موقف الشركة المالى من خلال ميزانية الشركة (on-balance-sheet-financing) بينما يعتبر التوريق مصدر تمويل لا يظهر تأثيره على ميزانية الشركة (off-balance-sheet-financing). طبقا للقواعد المقررة من قبل منظمة معايير التمويل والمحاسبة - يتم التعامل مع التوريق عن طريق إضافة الدخل الناتج عن بيع الأصول إلى جزء الأصول فى ميزانية الشركة بينما يتم حذف الأصول المباعة.

- تمنح الأوراق المالية المضمونة بأصول سيولة أكثر من خلال سوق أكبر.

لماذا يستثمر المستثمرون فى الأوراق المالية المضمونة بأصول؟

- يخلق التوريق أدوات مالية ذات آجال و مخاطر وكوبونات مختلفة لكي تجذب المستثمرين. ويعتبر التوريق أداة مالية مركبة مما يعنى أنه يمكن تخليقها حسب احتياجات المستثمر بالنسبة للمخاطر والعائد وتاريخ الاستحقاق بالمقارنة مع حقوق الملكية الأخرى سواء أدوات مالية أو أصول أخرى
- تمنح الأوراق المالية المضمونة بأصول عائد أعلى عن العائد الذي تمنحه الأدوات المالية الأخرى ذات درجة المخاطرة المتساوية. وذلك يعود إلى التصنيف الائتماني المرتفع لهذه الأوراق المالية (غالبا ما تحمل تصنيف AAA) وخصائص تحسين الجدارة الائتمانية التي قد تحملها هذه الأدوات المالية.

- تمنح الأوراق المالية المضمونة بأصول تدفقات نقدية متوقعة ولذلك يقوم المستثمر بشراء هذه الأدوات بثقة لعلمه أنه سيحصل على مستحقات بقيمة معينة في تاريخ معين في المستقبل.
- ولأن هذه الأوراق المالية مضمونة بأصول فهي تحمي المستثمر من نتائج تخفيض الجدارة الائتمانية للمصدر.

أهمية استخدام خدمات وسيط مالي في حالة إصدار أوراق مالية مضمونة بأصول؟

الدور التقليدي للوسيط المالي هو تجنب المشكلات والصعاب التي قد تصاحب العلاقات المباشرة ما بين الدائن والمدين (الشركة والمستثمرين). ومن أنواع هذه الصعاب التالي:

صعاب خاصة بالصفقة أو بالعملية:

غالبا ما يمتلك المستثمر المتوسط مبلغا صغيرا من المال للاستثمار بينما تحتاج الشركة إلى كميات كبيرة من النقد أو التمويل وبذلك يظهر دور الوسيط المالي الذي يقوم بتجميع أموال المستثمرين الصغار وتوجيهها إلى الشركات التي تحتاج إلى مصدر تمويل.

صعاب في الحصول علي المعلومات اللازمة

غالبا ما يفتقر المستثمر الصغير للمعلومات الكافية لإدراك كيفية إدارة القروض الخاصة بالشركة أو تقييمها بينما يقوم الوسيط المالي بهذا الدور.

المخاطر المتوقعة:

غالبا ما يعتبر المستثمرين إن الاستثمار في البنوك يحمل مخاطرة اقل من الاستثمار المباشر في الشركات، مع أن في الحقيقة إن مخاطر الشركة يتحملها البنك المقرض لهذه الشركة ولكن البنك يتحمل مخاطر الكثير من العملاء ما يجعل تفضيل المستثمر للبنك على الشركة اختيارا منطقيًا.

وبالتالي يعتبر التوريق اختيارا منطقيًا لتجنب استخدام وسيط مالي وكل الصعاب التي تم شرحها مسبقًا.

ما هو تأثير نشاط التوريق على سوق المال؟

- أدى نشاط التوريق إلى خفض تكلفة العمليات في سوق المال من خلال خلق سوق للمطالبات المالية التي كانت تعاني من عدم السيولة والتداول المحدود.

- يقوم نشاط التوريق بتوفير تكلفة الوساطة المالية من خلال تقديم خدمات وساطة متخصصة لكل خدمة على حدة مما يؤدي إلى خفض التكلفة الإجمالية للخدمات المالية.
- يقوم نشاط التوريق بتشجيع التوفير من خلال تقديم أوراق مالية تضمن للمستثمر فوائد أو مستحقات على استثماراته وتمنحه أيضا ضمانات للجدارة الائتمانية للشركة المصدرة وغطاء أمان وحماية في هيئة مجلس الأمناء أو الأوصياء.
- يؤدي نشاط التوريق إلى تنوع المخاطر لأنه يقوم بتجميع عدة أصول مالية تحمل خصائص مختلفة في وعاء واحد وطرحها كأوراق مالية للمستثمرين. عندما يتم تقسيم ملكية الأصول على عدد كبير من المستثمرين تقل درجة المخاطرة في العمليات المالية.
- يشجع نشاط التوريق فكرة أن يقوم الرأسماليين بدور الأمناء أو الأوصياء على الموارد فقط بدون امتلاك هذه الأصول. ومن الممكن توريق الأصول المادية بنفس أسلوب توريق الأصول المالية مما يعطي الفرصة لأي مؤسسة لاستخدام مواردها المادية بدون امتلاكها فعليا.

www.egx.com.eg